العراق بين الديمقراطية والأمن

د. سؤدد كاظم مهدي

قسم الدراسات التاريخية

يرى البعض بأن موضوع الديمقراطية والأمن قضيتان متناقضتان ، إذ يرى فريق أن توفير الأمن والاستقرار أمر ضروري قبل ممارسة الديمقراطية ، لأن الأمن وفي أحياناً كثيراً يعصف بقواعد الديمقراطية من أجل أن يحقق على المستوى الوطني التزاماته . ويذكر البعض الآخر أن النهج الديمقراطي هو المطلوب أولاً ، لأن توفره سيوفر بالضرورة الأمن للجميع ويحقق الاستقرار المطلوب ، وفي هذه الحالة يصبح الإرغام على السلوك الديمقراطي دون ضوابط معينة، نوعاً من التسيب والإخلال في أسس المجتمع .

وفي ظل هذه الحرب الخفية بين الديمقراطية والأمن ، بكل ما يحملان من مواضيع حيوية وشائكة ، تصبح مجتمعات العالم الثالث أكثر ظهوراً فيها ، هذا مع استمرار آثارها وانعكاساتها في المجتمعات المتقدمة ، ولعل نموذج العراق كحالة راهنة تعكس تلك العلاقة بين الديمقراطية والأمن من حيث الأولوية والترابط ، إذا ما اقتربنا من صورة العراق المعاصر ضمن إطار الديمقراطية ، نلاحظ أنه لم يسجل أي تطور ملموس لتوسيع نطاق المشاركة في الحكم ، وتقليص صلاحيات الرئيس ، وإقراره دستور جديد لتنظيم الحياة السياسية على أساس تعدد الأحزاب ، وفي هذه الحالة ترى الديمقراطية أن المعتدي الأول على منهجها هو الأمن ورجال الأمن ، ولذلك فأن الأمن مضطراً في أحيان أخرى ، لاسيما في الصورة التي خلفها سقوط نظام صدام الدكتاتوري في مطلع نيسان 2003 ، لمواجهة شتى الوسائل التي هبت مع رياح الديمقراطية على العراق ، خاصة في ظل موجة السلب والنهب ، والعنف والعنف المضاد التي أودت بحياة الآلاف من الأشخاص، وانتشار الجريمة (الاغتيالات ، والاختطاف ، والسرقة) ، وتفجير السيارات المفخخة في عدد كبير من المدن العراقية ، لكي تقنع الديمقراطية بأن الأمن هو الذي يوفر لها الاستقرار الذي يمكن في ظله أن تنمو وتزدهر .

أولاً – في مفهوم الديمقراطية والأمن

1- الديمقراطية

أن مصطلح الديمقراطية بكل ، يحمل من معاني وتعار يف في القواميس السياسية الحديثة، موضوع يشمل بشكل ملخص ودقيق ما ذكره أفلاطون قائلاً :-

" أننا لا نناقش موضوعاً هيناً ... أننا نناقش كيف ينبغي أن يعيش الإنسان " [1]

وهو ما حمل العديد من المفكرين السياسيين ومنهم جان جاك ورسو ، على سبيل المثال، على القول في كتابه العقد الاجتماعي :-

" إذا أخذنا تعبير الديمقراطية بمعناه الدقيق ، فأن الديمقراطية الحقيقية لا توجد أبداً ولن توجد " [2] .

ومن التعريفات الأكثر شهرة عن الديمقراطية ، أنها "حكم الشعب بالشعب" ، والتعريف الأكثر صلة بموضوعنا ربما هو ما ذهب إليه بوردو هو أن الديمقراطية:-

" نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية ، أي في علاقة الأمر والطاعة اللصيقة بكل مجتمع منظم سياسياً " [3] .

وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمركز للنظام السياسي كرامة الإنسان الحر ، إذ أنها تطمح إلى التوفيق بين حرية الإنسان ومتطلبات فرض النظام ، ليس عن طريق إلغاء السلطة، ولكن عن طريق تركيبها على نحو تكون متوافقة مع حريات الأفراد وحقوقهم . وضمن هذا السياق فأن الديمقراطية تعني مجموعة تقنيات ووسائل تهدف إلى تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة[4] .

وضمن هذا المفهوم للديمقراطية فأن تراثنا وتاريخنا وشريعتنا السماوية تزخر بالمصطلحات ما ينطوي عليه لفظ الديمقراطية وبشكل أشمل قبل ألف وأربعمائة عام عندما استندت الشريعة الإسلامية على مبدأ السيادة الشعبية ، وهو المبدأ الذي يقضي بأن الشعب هو مصدر السلطة وأساس شرعيتها من خلال نظام الخلافة مستنداً على الانتخاب أو "البيعة" ، وعلى الرغم من أن الأمة معنية بمزاولة شؤون السيادة ، إلا أنها لا تمارسها وبشكل قياسي ، بل تنيب عنها بعضاً من أفرادها لممارستها ، أطلق عليهم أسم "أهل الحل العقد"[5] .

كما أن من المبادىء الإنسانية الأساسية التي جاء بها نظام الحكم في الإسلام هو تقرير

مبدأ المساواة ، ليكون الإطار العام لطبيعة العلاقة بين السلطة والشعب ، لأن الناس خلقوا متساوين ولكل منهم حقوق معينة من لدن خالقهم لا يمكن أن تسلب . وفي ذلك يقول القران الكريم :-

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣

وبهذه المساواة ومراعاة حقوق الإنسان التي تشمل مختلف قضايا المجتمع المدني من التعليم ، والاقتصاد ، والسكان ، والمرآة ، والحرية ، والبيئة ، يتم تنفيذ التحول السلمي الى التعددية[6] . خاصة وأنها تمثل القوة الدافعة للعدالة ، لأن إنكار الحقوق الإنسانية والقانونية المشتركة بين المواطنين يفتح الباب للصراعات الداخلية ، وهو ما يرد في القرآن الكريم حين يفرض على المسلمين بعد تجاوز التفاضل بينهم على أساس الجنس ، والعرق ، واللغة ، ضرورة تقديم الحقوق لأهل الذمة ، كما ورد في الآية الكريمة:-

لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٨

والديمقراطية عموماً تتميز بما يلي :-

1- القدرة على تعديل قواعدها ومؤسساتها استجابة للظروف المتغيرة ، ولذلك فأن فرصة الإصلاح تكون أكبر من الأنظمة الفردية[7] .

2- ضمان التغيير السلمي في المجتمع بما تضمنه مرونة في الاستجابة للرأي العام، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء المختلفة ، مما تؤدي إلى تضييق الفجوة بين التغيرات السياسية والاجتماعية المرافقة لها[8] .

3- ضمان التعاقب المنتظم للحكم وإيجاد الحلول السلمية لمشكلة الاستخلاف وتسلم السلطة، وتعد الانتخابات الدورية الوسيلة المثلى لحل هذه المشكلة الخطيرة التي تواجه النظم السياسية وخاصة في دول العالم الثالث[9] .

4- تقوم الديمقراطية بدور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم إلى حكومة مركزية تمتلك كل السلطة . كما تعمل على نزع صيغة التحكم المركزي بالسلطة ونقلها إلى المستويات المحلية والإقليمية[10] .

2- الأمن

قبل الدخول إلى تعريف محدد لمصطلح الأمن لابد من الإشارة إلى تعريف عام للأمن ، هو :-

" أن الأمن ليس عملية نشر دبابة أو تسليح مجموعة من الحرس ، أو حفظ بناية، بل هو المقبولية وتعاون الشعب وارتياحه للجهة التي تقوم بحفظ الأمن وهذا أمر سياسي ، وليس أمراً فنياً فقط " [12] .

وثمة تعاريف أخرى للأمن تربط الأمن العام بالأمن الوطني ، منها "عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية"[13] ، كما زاد عليه آخرون وجعله أكثر شمولية ليعرف "جوهر المصالح الحيوية للدولة" ، بينما يرى بعض المفكرون : "أنه حماية القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ، ومنها الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى" بينما اتجه تعريفاً آخر مختلفاً تماماً لمفكر أجنبي آخر "أنه حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة ما ، نتيجة ضغوط معينة ومحدودة أو انهيار داخلي" [14] .

وبناءاً على تلك التعاريف يمكن استخلاص ثلاث محاور رئيسية من واقع العراق الراهن، لتقديم صورة كاملة عن الأمن في العراق بعد سقوط صدام في 9 نيسان 2003 ، التي أصبحت مشكلة كبيرة للعراقيين ومصدر قلق للدولة المجاورة له . وعقبة أمام تحقيق الاستقرار السياسي وهي :-

1. كانت السمة الأساسية لبداية ظاهرة الانفلات الأمني هي أنها كانت موجهة بالأساس ضد مؤسسات الدولة ، رغبة في الانتقام من حكم طويل تميز بالاستبداد والظلم اللذان شملا مختلف طبقات الشعب ، واستغلال ذلك من قوى أجنبية تسعى لأضعاف العراق وتشويه

صورته تحت ذرائع مختلفة ، بيد أن الظلم الأكبر يكمن في غياب الوعي الديني ، وانتشار الفقر وغياب السلم الاجتماعي . إذ بلغت عمليات السلب والنهب للمباني العامة التي جرت على نطاق واسع في الأيام الأولى من الاحتلال بحيث بلغت (158) مبنى حكومي في بغداد وحدها[15] .

2.فقدان الأمن . إذ بلغ عدد العراقيين المدنيين الذين سقطوا ضحايا بالتفجيرات بواسطة السيارات المفخخة والقذائف ما بين سقوط نظام صدام ولغاية 25 حزيران 2004 ما يقارب الـ (2817) شخصاً ، هذا فضلاً عن أعداد الضحايا في كلا من الفلوجة ، والنجف، ومدينة الصدر وغيرها من المدن .

أما الخسائر المادية التي تكبدها العراق من جراء العمليات التي استهدفت المنشآت النفطية فكانت (8) مليار دولار . أما عن أعمال اختطاف الرعايا الأجانب بين نيسان 2004 و28 حزيران 2004 ، فقد بلغت (49)شخصاً ، وصعد العدد الإجمالي للمخطوفين الى(138)[16] .

3.تكشف مجريات المواجهات المسلحة في بعض المدن والفئات الاجتماعية والسياسية من مهاجمة مراكز الشرطة وقوات الحرس الوطني ضد الحكومة المؤقتة والدولة الآخذة بالتشكيل بعد 28 حزيران 2004 عن استمرار فقدان أهم شروط الأمن بل والسيادة أيضاً ، فالسيادة في احد تعاريفها هي :-

" **أن تخاطب الدولة أفرادها بلغة المواطنة وأن يخاطبها أفرادها بلغتها** " [17] .

ثانياً : العلاقة الترابطية بين الديمقراطية والأمن

أن مشكلة الديمقراطية في المجتمعات النامية ، والعراق نموذجاً ، ليست دساتير وقوانين وحقوق سياسية وضمانات ، وإنما قبل ذلك هي مشكلة تخلف في جوانب الحياة ، ومنها النظم السياسية وعليه ما يحدث من تناقض بين الأمن والديمقراطية ، ما هو الا تعبير عن التخلف الموجود بشكل عام . كما يجب أن لا ننسى أن استقرار الدولة ، بما فيها استقرار أمنها الوطني والخارجي بشكل حقيقي ، لا بأسلوب قمعي ، يعتبر عاملاً مهماً لإثراء وتدعيم أي تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض بالمستوى المطلوب .

وقضية ممارسة أجهزة الأمن الوطني موضوع متعلق بشكل حقيقي بالديمقراطية، لما له من

مبادىء وأسس تحكم هذا التعامل ، فأحدى مسؤوليات أجهزة الأمن هي حماية النظام الديمقراطي المعمول به ومواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الديمقراطية في الداخل والخارج ، وحينذاك يصبح الأمن في هذه الحالة حليفاً وداعياً للديمقراطية ، بل لن تنحصر مسؤولية الأمن الوطني على الأجهزة الرسمية ، وإنما يشارك معها قطاعات واسعة من الجماهير الواعية . ويصبح الشعب في خدمة الأمن الوطني[18] ، وهو إن تصبح ممارسات وسلوك الجميع تتم في إطار القانون والمبادىء العامة لحرية الفرد وحقوق الإنسان . كما تضمن ذلك روح الشرائع السماوية والدساتير الحديثة في الدول الديمقراطية .

وعليه فان هناك علاقة دائمة بين سوء الحكم وفقدان الأمن ، فأعمال التمرد ، والصراعات الداخلية ، والحروب لا تحدث من تلقاء نفسها . والعراق ليس استثناء من تلك القاعدة من القوانين والمؤسسات التي تنظم المجتمع العراقي ، الذي أنهكته سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية والدكتاتورية . ولذلك يواجه العراق مجموعة كبيرة من التحديات في إطار تصديه لهذه التركة ، أي في إطار محاولة تحقيق المشاركة في الحكم . وجعل النظم السياسية القائمة على التعددية تهدف إلى تسخير إجراءات الإدارة العامة ، بما يضمن الشفافية والمحاسبة مثلاً، والقضاء على الفساد وضمان قيام الحكومة بواجباتها على خير ما يرام[19] .

كما كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق منذ ثلاثة عقود ، وغياب مفاهيم حقوق الإنسان ، قد شكلا عائقاً تجاه ممارسة المواطنين لحقوقهم الإنسانية وحرياتهم السياسية ، ذلك أن :-

" **الفقر يولد الخوف ، والخوف يربي الشك ، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، لأنهم يشعرون أن المحكومين لم يعودا في جانبهم ، وأنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم ، وأنهم – أي المحكومين – يتطلعون إلى شيء جديد ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوز . فإذا لم يعمل الحاكمون على أصلاح النظم الاقتصادية بالطرق العقلانية، اضطروا إلى أخفاء صوت المحكومين القلقين بالقوة، ولجأوا إلى العنف ، ليتمكنوا من المحافظة على سلطاتهم وامتيازا تهم** " [2] .

ويتبين مما سبق أنه كلما تزايدت القيود الأمنية المفروضة شدة ، أصبحت الممارسات الديمقراطية أقل قدرة في التطبيق ، وهذا ما لاحظناه بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية . عندما القت تلك الحرب الخفية بين الديمقراطية والأمن بظلالها

وبدت أكثر ظهوراً في هذا الموضوع . عندما تشددت أجهزة الأمن بقوانين متخصصة عن حماية الدولة والنظام السياسي أزاء التهديدات الخارجية فيما أسمته بالإرهاب . لاسيما تجاه الرقابة على حرية تداول المعلومات وحركة الأشخاص ووسائط النقل وغيرها .

وقد يحدث التناقض أحياناً بين موضوعي الأمن والديمقراطية بسبب عدم الفهم لمعنى الديمقراطية أو عدم إدراك مفهوم الأمن الوطني للبلاد ، كحاجة أساسية لإرساء الأمن والاستقرار قبل تنفيذ أية خطوة نحو المنهج الديمقراطي – وهو ما عبر عنه غازي عجيل الياور رئيس الجمهورية قائلاً :-

" أن الهدف الأول الذي سنسعى إلى تحقيقه ، هو إعادة الأمن والاستقرار ... إذ لا يمكن من دونهما تحقيق أي تقدم ملموس على الجبهات الأخرى ، مثل بناء هياكل الدولة، والمؤسسات ، وإرساء أسس الحريات ، وتحسين الأداء الاقتصادي ، ومستوى الحياة المعيشية للمواطنين..... " [21] .

ثالثاً : في مواجهة المستقبل

حملت الينا قوات التحالف التي غزت لعراق في نيسان/أيار 2003 شعار الديمقراطية الذي مارسوه في دولهم في ظل سيادة القانون الذي يدعو إلى المساواة ، وتحت مسميات وأهداف أمريكية معقدة ، حمل العراقيون شعار الديمقراطية في وسط تحديات كبيرة لإرسائها ونقلها إلى المستويات المحلية بتعديل قواعد ومؤسسات الدولة، التي تعاني تخلفاً في جوانب الحياة ، فعلى الصعيد الاقتصادي التي تشهد تدهوراً كبيراً في مفاصل هياكله ، تبلغ نسبة البطالة ما بين 60 – 70 %[22] وكحد أدنى 50% باعتراف وزارة التخطيط[23] . وانتشاراً في خط الفقر الذي كادت نسبته أن تصل إلى 80% لولاء البطاقة التموينية[24] . وانخفاضاً في الدخل السنوي للفرد العراقي من (3600) دولار في الثمانينات إلى (970) دولار بعد حرب الخليج الثانية 1991 ثم إلى (420) دولار بعد أحداث 2003[25] . وديوناً وهي أكبر مشكلة اقتصادية إذ تبلغ (120) مليار دولار عدا مبالغ التعويضات الناتجة عن حرب الخليج الثانية ، وعجزاً في الميزانية العراقية التي لا تملك من الموجودات الكلية في المصارف العراقية سوى (2) مليار دولار فقط أو 10% من الناتج المحلي القومي . وأما تخمينات أعادة الأعمار فقدر بـ (36) مليار دولار تقريباً ، هذا عدا القطاع النفطي الذي يحتاج إلى(20) مليار دولار تقريباً[26] .

وفي ظل عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وانتشار الجريمة بأشكالها المختلفة وتوقف عملية التنمية الاقتصادية ، التي من أسبابها فقدان الأمن ، فأن الديمقراطية لا تعد لوحدها من المشاكل العراقية المعقدة ، لكنها يمكن أن توفر أقوى الحوافز لتحقيق ذلك خاصة وأنها تمثل وسيلة يستطيع من خلالها أي مجتمع أن يشارك في الأعمال التنموية ، فيتأكد بذلك من تلبية احتياجاته ، لكن يبقى التخلف الاجتماعي والثقافي عقبة أمام البناء الديمقراطي ، الذي يشهد تدهوراً إلى حد العزوف عن التنظيمات والجمعيات الحزبية والإنسانية ، وأمية تقدر بـ 22.3% وفقراً يعملان على ضعف وانتشار الثقافة السياسية الواعية[27] والمشاركة السياسية ، وانقسامات مذهبية وقبلية تتجهان نحو الضد في السلوك والممارسات للحياة العقلانية ضمن منظور الحرية الفردية ، هذا فضلاً عن السلبيات المؤثرة على واقع الحياة العراقية نتيجة ضغوط الاحتلال وسياساته الخاطئة وفسحه أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية .

1-الديمقراطية

كما هو معروف أن الديمقراطية لا تفرض بقرار سياسي من السلطة ، أو مطالبة شعبية فورية ، بقدر ما هي تنظيم وتشريع سياسي علني يتوصل إليه الأطراف المختلفة لتهيئة الأجواء لخوض تلك التجربة من العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، أي هي عملية تتطلب الوعاء الحضاري لسيادة العقل والحرية وكرامة الإنسان على صعيد القيم المدنية والدينية ، أي أن بلوغ مرحلة المؤسسات المدنية والإنسانية هي الأسلوب الأمثل الذي يعين العراقيين على النهوض من مشكلاته التي تواجه المجتمع ومنها العنف ، الذي أدى بحياة الآلاف من العراقيين ، وأوقف عجلة الأعمار والبناء بعد سقوط نظام صدام ، لأن :-

" الديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها وتنظيمها وأدارتها بأكثر ما يمكن من الاشتراك في القرار والاقتناع ، وأقل ما يمكن من القسر والعنف " [28] .

وبناءاً على ذلك ، فأن هناك بعض الإجراءات البنيوية التي تساعد على إيجاد الظروف المناسبة لظهور الديمقراطية بشكلها الحقيقي في العراق مستقبلاً ، وهي كالآتي:

أ) البعد السياسي

1- تهيئة الظروف السياسية الملائمة على المستويين الرسمي والشعبي للانتقال نحو نظام تعددي يحفظ للجميع حق المشاركة السياسية ، على أن تحمل الحكومة المنتخبة هدف

الديمقراطية محمل الجد ، من خلال تعزيز الانفتاح الفكري ، والتسوية بين القوى السياسية المتصارعة ، عن طريق كبح دور الأيدلوجيات الأحادية في العمل السياسي[29] ، والمباشرة بدور المصالحة الوطنية مع الاستعداد بقبول المعارضة وإعطائها مقداراً من العملية السياسية ، والمقصود بالمعارضة السلمية الملتزمة بقواعد النهج الديمقراطي وأحكام القانون والنظام[30] .

1- تبني دستور يكفل الحريات العامة ، مثل حرية الرأي والتعبير والصحافة والعقيدة والتجمع والدين والأحزاب في تنظيم نفسها ، مع التأكيد على الهوية الوطنية العراقية .

2- تبني سياسة ذات أبعاد سياسية كاحترام مبدأ سيادة القانون ، وحقوق الإنسان ، وخلق روح المواطنة والولاء للدولة ، مع إساءة ثقافة الوحدة الوطنية .

ب) تبني سياسة ذات أبعاد اقتصادية تشمل

أ. التنوع الاقتصادي الذي يؤدي تدريجياً على عدم الاعتماد على الموارد النفطية فقط .

ب. دعم فعال للقطاعين الصناعي والزراعي .

ج. تأجيل خصخصة مؤسسات الدولة حتى تشهد تحسناً في ظروف السوق وبناء المؤسسات.

د. دعم وإعادة أعمار الشركات التي تملكها الدولة والقطاع الخاص العراقي والمؤسسات العراقية من خلال تفويض العقود لها واستخدام القوى العاملة العراقية لأقصى درجة ممكنة[31].

ج) المتطلبات الفكرية

والتي تمثل في تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن أن توافق عليه القيادات والقوى التي تنشر التغير وتطرح الاختلافات العرقية والطائفية جانباً . من خلال تأسيس التنظيمات الاجتماعية والفكرية والمهنية السياسية ، وإقرار السياسة على أسس غير قبلية وغير طائفية مع نشر التعليم لترسيخ المفاهيم الديمقراطية . للوصول إلى بناء مجتمع يقلل دور العصبية والقبلية داخل وحدة العراق[32] .

د) الأمن

يعد الأمن الشخصي أو الوطني شرطاً أساسياً لأي حياة طبيعية ، بما في ذلك الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفي الوقت الذي خرج فيه العراق لتوه من حروبه المدمرة

وهو بأمس الحاجة إلى كل مورد وطاقة يمكن أن يستفيد منه ليصبح دولة آمنة ومزدهرة ، نجد أن العنف والخوف يدفعان هذه الموارد (خيرة الناس ، ورأس المال) إلى شفير الهاوية ، بل والى الفرار خارج البلاد . فبعد عامين تقريباً على سقوط نظام صدام ، مازالت ظاهرة الانفلات الأمني مهيمنة على أغلبية المدن العراقية ، لاسيما العاصمة بغداد، ومهما تكن أسباب استفحال هذه الظاهرة حتى الآن ، فأن السبب الأهم هو ولاشك هو ضعف وقصور الإجراءات المتخذة للسيطرة على نحو كامل وتام على الشارع . وهو أمر واضح للعيان من خلال ارتفاع نسبة الجرائم التي ترتكب يومياً ، وتنوعها من سلب ، ونهب ، واغتيالات ، واختطاف ، وتفجير سيارات مفخخة ، ومهاجمة مراكز الشرطة وقوات الحرس الوطني وتخريب أنابيب النفط وتدمير صهاريج نقل الوجود ، فضلاً عن هدر الملايين من الدولارات من أموال الشعب من جراء عمليات التخريب والدمار التي تعرض لها المرافق الاقتصادية الحيوية من البلاد .

ومما لاشك فيه أن كل ما حصل ويحصل يلقى على عاتق قوات الاحتلال ، فالاتفاق الذي تم بموجبه تأليف مجلس الحكم في بداية الاحتلال هو أن يتولى الأمريكيون وحلفاؤهم المسؤولية الأمنية كاملة ، ولكن بعد وقت قصير وجد الأمريكيون أنفسهم بحاجة إلى العراقيين ليتمكنوا من فرض الأمن ، بعد أن لمسوا عجزهم في كيفية التعامل مع المجموعات المسلحة الأخرى . وهذا ما اعترف به السفير بول بريمر أثر عودته من اجتماع له مع بوش في واشنطن قائلاً :-

" أن قوات التحالف قد فهمت الآن أنها لا تستطيع بمفردها توفير الأمن ومكافحة الإرهاب في العراق... " [33] .

ومن داخل العراق ثمة من ينادي بمثل هذه الرأي قائلاً : " **أنه لا مجال لتحقيق الأمن في العراق ، إلا إذا تسلم العراقيون هذه المهمة بالكامل** " لأنهم أعلم بأوضاعهم .. وباستطاعتهم أن يلاحقوا وأن ينهوا عمليات الإرهاب والجرائم التي تحدث[34] .

أما المواطنون الذين يتحملون الثقل الأكبر من آثار العنف ، فلهم رأي آخر حول الموضوع ، فقد أظهر أحدث استطلاع للرأي أجراه معهد العراق للديمقراطية أن 81% من العراقيين يؤيدون استخدام القوة لمعالجة الملف الأمني ، فيما وافق 67% فهم على فرض الأحكام العرفية ، وقال 86% أن العمل بحكم الإعدام سيحد من الجريمة ، بينما قال 39% أن دمج الميليشيات المسلحة بالجيش النظامي سيشكل حلاً للمشكلة الأمنية[35] .

وضمن وجهة النظر الرسمية العراقية تجاه الملف الأمني ، يشير رأي غازي عجيل الياور رئيس الجمهورية في مرحلة الحكومة المؤقتة ، الذي يرى الإجراءات التالية كفيلة بتحقيق أمن المواطنين ، تحديداً بعد توفير شروط تأهيل القوات المسلحة بكل فروعها من الشرطة والجيش ودائرة المخابرات للحفاظ على الأمن . فضلاً عن احتواء منتسبي القوات المسلحة سابقاً بتوفير فرص عمل لهم هذا مع أيجاد فرص حقيقية لمشكلة البطالة الآخذة بالأتساع ، مع دعوة جميع المواطنين عبر مناطق سكناهم ومراكز عملهم ، ضمن أطار الأحزاب والعشائر لخلق نواة شعبية لرصد التركات المشبوهة ومحاصرة النشاطات التخريبية والتعاون مع الأجهزة المختلفة لإفشال مخططاتها[36] .

الهوامش والمصادر

1. ينظر :- هارولدلاسكي ، الحرية في الدولة الحديثة ، ترجمة احمد رضوان عزالدين ، القاهرة ، 1957 .
2. المصدر نفسه .
3. نقلاً عن : د.ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص ص 264 – 265 .
4. المصدر نفسه ، ص 265 .
5. عبد المنعم مصطفى ، حكم الإسلام في الديمقراطية ، المركز العربي للدراسات الإسلامية، لندن ، 2000 .
6. مجموعة مؤلفين ، حقوق الإنسان في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2002 .
7. ثناء فؤاد عبد الله ، المصدر السابق ، ص 19 .
8. المصدر نفسه .
9. د. فيصل شطناوي ، محاضرات في الديمقراطية ، عمان ، 2002 ، ص 23 .
10. المصدر نفسه .
11. ثناء فؤاد عبد الله ، المصدر السابق ، ص 37 .
12. جريدة الهلال ، العدد 20 ، بغداد ، الأحد 2003/9/14 ، ص3 .
13. شاكر الصباح ، الأمن الوطني العراقي وتحديات المرحلة الراهنة ، جريدة الصباح ، العدد 47 ، 25 ، آب 2003 ، ص 3 .
14. المصدر نفسه ، ص3 .
15. قناة التلفاز الشرقية ، أخبار الساعة السادسة مساءاً بتوقيت بغداد 2004/8/14 .
16. فليبس بتيس ، انتقال فاشل للسلطة النفقات المتصاعدة لحرب العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، تشرين الثاني 2004 ، ص6 .
17. ميثم الجنابي، السيادة وسيادة الدولة ، جريدة الصباح الجديد ،19 تشرين2004 ، ص6.
18. أ.د. عبد الغفور كريم علي ، الأمن والديمقراطية الأولوية والترابط ، جريدة الجريدة، السنة

الثانية ، العدد 158 ، 22 كانون الثاني 2004 ، ص 3 .
19.جريدة النهضة ، السنة الثانية ، العدد 303 ، الأحد 19 تشرين الثاني 2004 .
20.حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص73 .
21.جريدة الشاهد ، العدد 96 ، الأحد 6 حزيران 2004 ، ص11 .
22.اتجاهات ومهام في السياسة المناسبة للاقتصاد العراقي ، جريدة الصباح ، العدد344، الخميس 26 آب 2004 .
23.جريدة الصباح ، العدد 344 ، 26 آب 2004 .
24.المصدر نفسه .
25.الوضع الأمني في العراق يشكل عقبة أمام النشاط التجاري والاقتصادي ، جريدة الصباح، العدد 344 ، 26 آب 2004 .
26.اتجاهات ومهام في السياسة المناسبة ، المصدر السابق .
27.أوراق سياسية ، حزيران 2004 ، مركز العراق للأبحاث .2004
28.نقلاً عن :- عدنان حافظ جابر، العقلانية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 254 ، بيروت ، نيسان 2000 ، ص31 .
29.اسما عيل الشطي، خطوط عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد302 ،2004 ،ص1-1 .
30.خميس البدري ، البنى الدستورية الجديدة للممارسة الديمقراطية في عراق مابعد الحرب ، المصدر السابق ، ص35 .
31.جريدة الصباح الجديد ، العدد144 ، 19تشرين الأول 2004 ، ص6 .
32.حيدر حسين علي ، نحو رؤية مستقبلية لتقرير المساعي الديمقراطي في العراق ، بحث غير منشور مقدم الى مركز دراسات الوطن العربي- الجامعة المستنصرية، ص17 .
33.جريدة الهلال ، العدد 20 ، الأحد 14/أيلول/2003 ، ص3 .
34.المصدر نفسه .
35.جريدة بغداد ، العدد833 ، الخميس 15 تموز 2004 ، ص2 .
36.جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9415 ، الثلاثاء 2004/9/7 ، ص3 .